المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: جدلية العلاقة بين الديمقراطية وتداول السلطة: العراق انموذجاً
اسم الكاتب: د. عبير سهام مهدي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/2094
تاريخ الاسترداد: 2025/05/05 12:45 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

جدلية العلاقة بين الديمقراطية وتداول السلطة : العراق انموذجاً

الدكتورة

عبير سهام مهدي(*)

المقدمة:

تعد الديمقراطية الخيار المناسب للمشكلات والأزمات التي تواجه أقطار الوطن العربي بشكل عام والعراق بشكل خاص، فهي لا تقدم المعالجات والحلول الآنية لهذه المشكلات والأزمات فحسب،وإنما تضع الأطر والسياقات لنمو وتطور النظا السياسي وبناء هيكل دولة عصرية حديثة.

وفي الوقت الذي تحظى فيه الجوانب المؤسسية بأهمية قصوى في إطار العملية الديمقراطية، فان غيابها يعمل على تشويه هذه العملية وتخريب الممارسة الديمقراطية ومن ثم إفشال عملية التحول الديمقراطي ذاتها.

وعليه يهدف البحث الى تسليط الضوء على واقع الديمقراطية في العراق والوقوف على بعض الضرورات اللازمة لاستيفاء الأسس والشروط المؤسسية للعملية الديمقراطية وخاصة فيما يتعلق بالتداول السلمي للسلطة بوصفها من أبرز عناصر الممارسة الديمقراطية السليمة.

ومن هنا انطلقت فرضية بحثنا الموسوم بـ(جدلية العلاقة بين الديمقراطية وتداول السلطة: العراق انموذجا) بان هناك علاقة تكاملية بين التجربة الديمقراطية وتداول السلطة اذ يشكل تداول السلطة احد اركان وشروط العملية الديمقراطية ومن دون تحقيق هذا المبدأ سوف لن تكون هناك أي اسس صحيحة للديمقراطية في العراق،بل يمكن القول بأنه لن تكون هناك اية ديمقراطية، فتحقيق الديمقراطية في العراق مرهون بتحقيق تداول السلطة سلميا لان عدم وجود تداول للسلطة سوف يؤدي الى عودة الانظمة الدكتاتورية الى الساحة السياسية وهو امر اصبح مثار رفض العراقيين لان النظام الدكتاتوري يعني ارتهان لحياة المواطنين فضلا عن جور النظام وتعسفه وهذا ما يدفعنا الى دعم فكرة التداول السلمي للسلطة والتأكيد عليها لأنها أساس الديمقراطية في العراق.

وللبرهنة على فرضية البحث نطرح التساؤلات الاتية:-

-. كيف نفهم الديمقراطية، وما هي آلياتها؟

. كيف نفهم تداول السلطة وما هي شروطه؟

. وهل يمكن عد العراق دولة ديمقراطية؟

. وهل يوجد تداول سلمي للسلطة في العراق؟

. وما هي طبيعة العلاقة التي تربط كل من الديمقراطية وتداول السلطة؟

وفي ضوء التساؤلات التي تم طرحها في فرضية البحث فقد تم تقسيم الموضوع الى ثلاثة مباحث فضلا عن المقدمة والخاتمة .

تناول المبحث الاول ماهيه الديمقراطية وواقعها في العراق، وكرس المبحث الثاني لمناقشة ماهيه تداول السلطة وواقعه في العراق ، اما المبحث الثالث فقد ناقش جدلية العلاقة بين الديمقراطية وتداول السلطة في العراق واخيرا جاءت الخاتمة مدونين فيها الاستنتاجات الرئيسة.

المبحث الاول: الديمقراطية في العراق

اولا : ما هية الديمقراطية والياتها

(*) كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد.

شغل مفهوم الديمقراطية الفلاسفة والمفكرين منذ اقدم العصور وحتى عصرنا الحاضر، حتى ان البحث في الديمقراطية اصبح مكررا وهذا التكرار ليس مرفوضا لان القضايا الحيوية تتطلب البحث والربط للوصول الى القناعة العامة.

تتمثل نقطة البداية في تحديد مفهوم الديمقراطية في التاكيد على انه لا يوجد تعريف جامع مانع للديمقراطية ولا شكل تطبيقي واحد صالح لكل زمان تاخذ به جميع نظم الحكم الديمقراطي في العالم. وربما لن يوجد مثل هذا التعريف او الشكل الثابت طالما استمر وجود الامم والشعوب والمجتمعات والدول المتعددة المرجعيات الثقافية والتأريخ الاجتماعي وذات التجارب السياسية المتنوعة ولو كان للديمقراطية شكل جامد ومضمون عقائدي ثابت لما استطاع نظام الحكم الديمقراطي ان ينشر عبر القارات ويتكيف مع مختلف الثقافات ودون ان ينفي عقائد المجتمعات وقيم الشعوب المختلفة، بل ان ممارسة الديمقراطية الحقه قد يساعد على تنمية الثقافات الوطنية واكدت الثوابت التي تجلها الشعوب، الامر الذي ادى الى تزايد الطلب على نظام الحكم الديمقراطي من قبل الشعوب في كافة الدول غير الديمقراطية دون استثناء.

والديمقراطية بمعناها اللغوي هي (حكم الشعب) وقد استمدت هذه القيمة السياسية أصولها وجذورها من تجارب وتراث العصور المختلفة حتى ظهرت في بنائها المتعارف عليه في العصر الحديث بشقيها السياسي والاجتماعي[1].

هناك العديد من التعريفات لمصطلح الديمقراطية وهي بمدلولها تتسع لكل مذهب سياسي يقوم على حكم الشعب لنفسه باختياره الحر لحكامه وخاصة القائمين منهم بالتشريع، ثم برقابتهم بعد اختيارهم ولما كان اجماع الشعب اصبح مستحيلا وخصوصا في امور السياسة والحكم فان حكومة الشعب قد اصبحت تعني عمليا حكومة الاغلبية بوصفه نظاما متميزا عن نظام الحكم الفردي[2].

لقد كان هذا المفهوم وليد بيئة غربية اذ كانت بداياته الاولى في المدن اليونانية القديمة مثل فكرة عبرت عن نفسها في نوع النظام التمثيلي، بصورتها التقليدية لانتخاب ممثلين للشعب يتم التصويت في وسط عام[3]. ثم شهد تطورا واسعا على مدى تاريخه الطويل بشكل اثرت عليه ظروف وتجارب المجتمعات البشرية التي اخذت به لذلك من الصعب وضع تعريف عام لمفهوم الديمقراطية بجميع المراحل التي مر بها، ولقد حاول (ارسطو) ان يضع تعريف[4] له يوضح الصورة الاولى للديمقراطية التقليدية، فكانت الديمقراطية لديه (نظام سياسي يمثل ارادة الشعب التي تعد فوق كل شيء حتى القوانين)[5] وقد عدت الديمقراطية احدى النظريات التي تفسر اصل نشأة الدولة على اساس ان هذه النظرية تقوم على الشعب الذي هو مصدر السلطة، وقد ذهب منظري العقد الاجتماعي في ذلك اراء شتى ما بين اعطاء الحاكم سلطة مطلقة وهو ما عبر عنه (هوبس) وبين من قيد تلك السلطة وهو (لوك) (روسو) الذي نادى بالادارة العامة، وقد ساعدت هذه النظرية على انتشار المبادى الديمقراطية في الوقت نفسه الذي قررت فيه حقوق الافراد وحرياتهم[6].

---

[1] مجموعة باحثين، الخليج العربي والديمقراطية نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت .

[2] عبد الوهاب المسيري، الحداثة ما بعد الحداثة، دار الفكر، دمشق .

[3] William.H.Riker, Democracy in the united staater , the Macmillan company , london1970, P.31.

[4] نقلا عن : سناء كاظم كاطع، الفكر الاسلامي المعاصر والعولمة، مؤسسة بقية الله لنشر العلوم الانسانية، النجف الاشرف، د. .

[5] نقلا عن : المصدر نفسه،ص .

فالديمقراطية اصبحت مبدءا قانونيا بعد اعلان حقوق الانسان على اثر قيام الثورة الفرنسية ( ) الذي نص على ان (السيادة كلها مركزة في الامة، وكل هيئة وكل شخص يتولى الحكم، انما يستمد سلطته من الامة)[].

ان الديمقراطية التقليدية تجلت في انها مذهب سياسي بعيد عن أي طابع اقتصادي تضع الافراد جميعا في حالة من المساواة امام القانون. الا انه في عالم اليوم اقتربت الديمقراطية بالليبرالية على الرغم من اختلاف كليهما عن الاخرى، فالديمقراطية كما تبين وضع السلطة بيد الشعب كمفهوم سياسي، في حين الليبرالية هي اعطاء الحرية الى الفرد مع وضع قيود على سلطة الدولة كمفهوم اقتصادي. فاصبحت الديمقراطية في الغرب تعني اولا الحرية السياسية بمعنى تمكين الافراد من مشاركتهم السياسية والتمتع بحقهم الانتخابي، في الوقت نفسه الذي تعني حرية اقتصادية أي ليبرالية تمكن كل شخص بمطلق حريته وبوسائله الخاصة من ان يشارك ويقوم بنشاطه الاقتصادي.

وجدير بالتأكيد ان عدم وجود تعريف جامع مانع للديمقراطية صالح لكل زمان ومكان، لا يعني باي حال من الأحوال ان الديمقراطية شيء هلامي غامض غير محدد المعالم والصفات. فللديمقراطية ثوابت تتجلى اليوم في مبادئ ومؤسسات واليات وضمانات الدستور الديمقراطي كما ان للديمقراطية قيما تتمثل في الحرية والمساواة والعدل والتسامح وتفترض ضرورة قبول الاخر والتعامل معه على قدم المساواة.

وعليه فهناك العديد من التعريفات لمصطلح الديمقراطية، فعلى صعيد الكتاب العرب نجد ان ((. غسان سلامة) يرى فيها : (ترتيب مؤسسي يتيح ضمان مشاركة المواطنين لاختيار قادتهم عن طريق الانتخابات)[]، وهو بذلك يرى ان نجاح الممارسة الديمقراطية المعاصرة يرتبط في جانب أساس منه بوجود مؤسسات سياسية، تراعي المبادئ الديمقراطية وان تكون تلك الممارسات مقيدة بالانتخابات الحرة. اما (عبد الله عبد الدايم) فيرى : (: اختلاف الناس حول تعريف الديمقراطية لا يعني ان هناك تعريفا(لايختلف عيه احد وهو النظر اليها على انها شرعة تعني في اعماقها احترام الانسان واتخاذه غاية لا وسيلة)[].

ويرى (طارق البشري): (ان الديمقراطية ليست مجرد ضمانات للافراد ولا مجرد كفالة للحريات الفردية، وانما جوهرها اسلوب التنظيم السياسي الذي يكفل حكم الشعب نفسه بنفسه او مشاركته في ذلك بدرجة من درجات الفاعليه) .

اما على صعيد الكتاب والباحثين الفرنسيين فان (روبرت دال) الذي يعد من ابرز دارسي الديمقراطية المعاصرة ومنظريها في الغرب يرى في الديمقراطية بانها نظام حكم الكثرة الذي يتميز بخاصيتين الاولى: اتساع حق المواطنة وشموله الجماعات كافة واكتساب ذلك الحق من قبل نسبة عالية من البالغين في المجتمع المعني، والثانية: ان يتضمن حق المواطنة فرصة المواطن في تنحية أعلى مسؤول تنفيذي في الحكومة من منصبة من خلال التصويت ضده في الانتخابات[].

---

[6] **محمد فريد حجاب، ازمة الديمقراطية الغربية وتحدياتها في العالم الثالث، في المسالة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيرو): (.**

[7] **نقلا عن : سناء كاظم كاطع ، مصدر سبق ذكره، ص .**

[8] **محمد فريد حجاب، مصدر سبق ذكره، ص : .**

[9] **ينظر : المصدر نفسه، ص ص : – : .**

[10] **نقلا عن: عبد الجبار احمد عبد الله، الديمقراطية والامن القومي العربي، مجلة العلوم السياسية، ع(:)، بغداد): (: .**

[11] **عبد الله عبد الدايم، الاشتراكية والديمقراطية، دار الادب، بيروت ،): (.**

[12] **نقلا عن : عبد الجبار احمد عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص : .**

[13] **عبد الاله بلقزيز، المسالة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،): (.**

اما (موريس ديفرجيه) فقد عرفها بدلالة الحرية والمشاركة السياسية فالديمقراطية لديه هي (النظام الذي يختار فيه المحكومين الحاكمين عن طريق الانتخابات الصحيحة) [14] .

ويرى (بادفر) ان الديمقراطية هي ثقافة سياسية يقتسم فيه المواطنون السلطة ويختارون حكامهم بحرية، ويحتفظون لأنفسهم بالرقابة الدائمة على حكوماتهم وان لها شروطا [15] :

:. المساواة في الاقتراع .

.. انتخاب الممثلين النيابين دوريا .

. التشريع بموافقة الاغلبية.

. حرية العمل السياسي ووضع البرامج السياسية .

. الرفاهية الاجتماعية .

اما (سيمور مارتن ليبست) فيعرف الديمقراطية بدلالة تداول السلطة فهي عنده النظام السياسي الذي يتيح فرص دستورية منتظمة لتغيير الفئة الحاكمة، وكذلك تهيء تنظيمات اجتماعية تسمح بان يكون للسواد الاعظم من السكان تاثير(في القرارات الهامة، وذلك عن طريق الاختيار بين المتنافسين على المراكز السياسية) [16] .

ويرى (ليبست) ان هناك شروط(للنظام الديمقراطي هي:

:. قائمة معتقدات تعرف المؤسسات التي تعتبر شرعية ويقبلها الجميع على انها مؤسسات صحية كالأحزاب السياسية والصحافة الحرة ..الخ.

.. مجموعة من القادة السياسيين الذين يتولون الحكم.

. مجموعة او اكثر من القادة المعروفين الذين يحاولون الوصول الى السلطة، أي وجود المعارضة الفعالة

.

ان الديمقراطية هي وسيلة تهدف الى احترام وتعزيز كرامة الفرد وحقوقه الاساسية، واعطاء كل فرد الحق في المشاركة في ادارة الشؤون العامة، وفتح المجال لمنافسة سياسية ديمقراطية في عملية الوصول الى السلطة وتداولها، وتوفير مؤسسات نيابية على المستويات كافة يتم اختيارها من خلال اجراء انتخابات حرة ونزيهة على فترات منتظمة يعبر فيها الشعب عن ارادته وعلى اساس الانتخابات الدورية.

وتنطوي اليه الحكم الديمقراطي على العمل لتوفير المؤسسات السياسية والاليات التي تمكن المواطنين من المساهمة النشطة في بناء وعمل السلطة وذلك من خلال اعتمادها المعايير والاسس الاتية :

:. الاعتراف الدستوري بالحقوق والحريات السياسية والمدنية الاساسية وحمايتها من اعتداءات السلطة الحاكمة.

.. تداول السلطة عن طريق الانتخابات العامة الحرة والسرية.

. الفصل بين السلطات الرئيسية الثلاث مع التركيز على استقلال السلطة القضائية .

. مبدأ سيادة القانون والمساواة بين المواطنين، ودعمه بانظمة للرقابة والمحاسبة والمتابعة.

---

[14] **موريس ديفرجيه: الاحزاب السياسية، ط ، ترجمة: (علي مقلد وعبد الحسين سعد)، دار النهار للنشر، بيروت : (: (.**

[15] **محمد سليم محمد غزوي، نظرات حول الديمقراطية دار وائل للطباعة، الاردن : (.**

[16] **سيمور مارتن ليبست، رجل السياسة : الاسس الاجتماعية للسياسة، ترجمة : (خيري حماد)، منشورات الافاق الجديدة، بيروت :) : .**

[17] **سعد علي حسين، التحول الديمقراطي واشكالية التعاقب على السلطة في العراق، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية: WWW.Fcdvc@redrs.com**

.. حماية الاقلية من طغيان الاكثرية.

. المشاركة الشعبية في صناعة القرارات على المستويات المختلفة بما يتطلبه ذلك من اللامركزية ومن توزيع للمهام والصلاحيات .

وفي داخل النظام الديمقراطي تنتظم العلاقة بين الأدوار المتمايزة التي يؤديها الأفراد بمعنى العلاقة بين من يتولى اتخاذ القرارات السياسية ووضع السياسيات العامة وبين المواطنين العاديين في اطار نمط من الممارسات السياسية يقوم على فسح أوسع مجالات المشاركة السياسية ويكون مؤطرا بقواعد ومعايير واليات خاصة ومن هذه الزاوية يط (روبرت دال) خمسة معايير تشكل اساسا للمارسة الديمقراطية وهي) :

:. المشاركة السياسية الفعالة في عملية اتخاذ القرارات السياسية وبأقصى مدى ونطاق يمكن توفيره وبما يتضمنه ذلك من ضرورة المساواة في الفرص وتوافر الضمانات اللازمة للتعبير عن الاختيارات وكذلك الحصول على المعلومات المطلوبة والتساؤل عن الخيارات المطروحة.

. المساواة في حق التصويت ووزن أصوات المواطنين في إطار عملية اتخاذ القرارات السياسية والمهمة خاصة كاقرار الدستور على سبيل المثال.

. امتلاك متخذي القرارات المعرفة والمعلومات الكافية للوصول الى القرارات السليمة، ويتطلب ذلك المساواة في فرص الحصول على المعلومات المتعلقة بالقرارات المطلوبة اتخاذها والتحسب لاحتمالاتها ونتائجها وأفضلها خدمة للمصلحة العامة.

. مشاركة الشعب الفعالة في تحديد واختيار المسائل والقضايا المطلوب اتخاذ القرارات بصددها، وكذلك تحديد الوقت المناسب لتداولها، بمعنى خضوع عملية تحديد جدول الاعمال والموافقة عليه لإرادة الشعب قبل البدء بمناقشته وعدم تركه لارادة القلة.

وختاما وفي محاولة لرسم إطار واضح ومحدد حول الديمقراطية، يمكننا ان نبرز في هذا المجال نقاطا محددة تدور حول جوهر الديمقراطية وروحها وهي كما يلي :

. الديمقراطية تعني احترام حقوق الانسان، التي تضمنها الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي اقرته الامم المتحدة كحق التعليم، والعمل والصحة، والرعاية الاجتماعية.

.. الديمقراطية تعني التعددية السياسية، فسيطرة الرأي الاوحد اصبحت تنطوي على خطورة التجمد وقتل الابداع ولم تعد مقبولة في ظروف الحياة الحديثة التي بلغت من التعقيد والتشابك. لذا فان تعدد الاراء والاتجاهات والتصورات وتوفير المناخ الصحي بتفاعلاتها هو الضمان الاكيد للتجدد والصواب.

. الديمقراطية تعني امكان تداول السلطة شرعيا وسليما، فلا معنى للتعددية من دون توفر اليات تسيير شؤون المجتمع، بحيث يحظى الاتجاه الذي يحوز الأغلبية بالسلطة لتنفيذ برامج اكتسب التأييد والموافقة العامة. فاستمرار السلطة بلا تغيير في ايدي طرف واحد مفسدة وبذلك فان من اهم مميزات الديمقراطية توفير اليات التداول السلمي للسلطة بلا انقلابات او تصفيات.

---

[18] سعد زيدان، الديمقراطية وحماية حقوق الانسان في الوطن العربي، في حول الخيار الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت .

[19] نقلا عن : علي خليفة الكواري، مفهوم الديمقراطية المعاصرة، في المسالة الديمقراطية في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص : .

[20] اسماعيل صبري عبد الله، الديمقراطية داخل الاحزاب الوطنية وفيما بينها في المسالة الديمقراطية في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، .

فالنظام الديمقراطي اطار سياسي وقانوني للممارسة السياسية لا ينطوي على تنظيم للسلطة السياسية ومزاولتها بمعنى المؤسسات التي تتكون منها والوظائف التي تؤديها والصلاحيات التي تحوزها والعلاقات فيما بينها (أي بين تلك المؤسسات) فحسب وانما ينطوي على تنظيم لانتقال السلطة السياسية بين القوى السياسية بمعنى القواعد والاليات والاجراءات التي تجري بموجبها عملية اسناد السلطة السياسية وتداولها من قبل القوى السياسية وذلك تجسيدا للمشاركة الواسعة التي يقوم عليها ويرتكز اليها، وهذا التنظيم في الوقت الذي يكرس الطابع الديمقراطي للممارسة السياسية، فانه يمثل الدالة المميزة للنظام الديمقراطي والتي تقيم الفصل بينه وبين غيره من انظمة الحكم المعروفة.

ثانيا : واقع الديمقراطية في العراق.

اذا كانت العقود الماضية قد جلبت للعراق كل المساوئ الممكنة لاستبداد الحاكم الفرد وهيمنة دولة الحزب الواحد، فانها ايضا ايقضت بدرجة غير مسبوقة الوعي بالديمقراطية لاسترداد الحقوق المغيبة للإفراد والجماعات، ولتأسيس فضاء سياسي مفتوح يرتكز على التعددية والتنوع والتمثيل والمؤسسات والصراع السلمي على السلطة. غير ان الوعي بالديمقراطية كضرورة ملزمة وحل وحيد لتخليص العراق من محن الاستبداد وكوارثه، ليس سوى الخطوة الاولى لترجمتها على ارض الواقع.

اذ يحظى موضوع الديمقراطية كمفهوم وكممارسة باهتمام متزايد على الصعيدين العراقي والعالمي وفي ظل الظروف المعقدة التي يمر بها بلدنا يجري البحث الواسع عن سبل الخروج من الازمة الشاملة التي تعصف به وادوات تحقيق البديل المعبر عن تطلعات الشعب .

وهذا المدخل للمشكل يقترن بصورة وثيقة بقضية الديمقراطية سواء على صعيد ادوات التغيير او المجتمع، فالبديل الديمقراطي كمكون لاغنى عنه في عراق المستقبل يتطلب درجة عالية من الاستعداد والنضوج والوعي بالإضافة الى ضرورة الربط الصحيح بين الشعار وتحقيقه بين النظرية والتطبيق ، ومن المعروف ان الديمقراطية ضرورة تاريخية اجتماعية وقيمة إنسانية كونها (حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب) ، كما ان الديمقراطية مسيرة تحول طويلة وليست نظاما يولد من البداية كاملا وناجزا.

لقد اشر سقوط نظام (صدام حسين) في العراق نهاية مرحلة من الحكم الفردي الاستبدادي الذي بالغ في انتهاك حقوق الانسان اذ أشرت المنظمة العربية لحقوق الانسان في تقريرها لعام عمليات اعتقال وتعذيب وتصفيات جسدية للمعارضين بشكل بالغ الخطورة .

وقد شهدت مرحلة ما بعد الاحتلال بداية عهد من الانفتاح السياسي على صعيد الحريات العامة مثل حرية التعبير اذ شهدت ولادة مئات الصحف والمجلات في طول البلاد وعرضها.

كما شهد العراق انفتاحا مماثلا على صعيد حرية تأسيس الأحزاب والتجمعات السياسية اذ تم تأسيس عشرات الأحزاب والحركات والتجمعات السياسية التي كانت في الغالب تلتف حول شخصية عراقية (من المعارضة العراقية في الخارج) او حول شخصية عراقية في الداخل حتى ان بعض الأحزاب والحركات لم تمتلك منهجا سياسيا واضح(ولم يزد أعضائها عن أصابع اليدين، كذلك فقد شهدنا ولادة العشرات من منظمات المجتمع

---

[21] عبير سهام مهدي، العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطي : انموذجا العراق، مجلة دراسات عراقية، ع(() () .

[22] سامي خالد، المشروع الديمقراطي للحزب الشيوعي العراقي :www.althakafa aljaded.com

[23] محمد فريد حجاب، مصدر سبق ذكره، ص .

[24] الجمعية العربية لحقوق الانسان، تقرير حول انتهاكات حقوق الانسان في العراق، القاهرة، .

المدني في شكل جمعيات عامة او خيرية او إنسانية واتحادات وغيرها كما شهد العراق ولادة دستور عراقي تم تشريعه من قبل جمعية وطنية منتخبة بارادة الشعب بشكل ديمقراطي .

ان هذه الانجازات تجعل العراق– من الناحية النظرية –دولة ديمقراطية ذات تجربة فريدة في المنطقة ولكن امعان النظر في الواقع الفعلي يفسح المجال لرؤية اخرى، اذ يواجه انتقال العراق الى دولة ديمقراطية حقيقية جملة من المعوقات والعقبات منها :

:. المعوقات السياسية :

من مستلزمات النظام الديمقراطي هو سياسية مستقلة، تحمي هذه الممارسة وتسعى الى تعميمها، وهذا الامر يتطلب استقلالا حقيقيا كاملا لاجل تكون الممارسة صادقة، فالدعوة الى الديمقراطية يجب تأتي من الشعب العراقي ساسته وليس من جهات اجنبية، ومن ناحية اخرى فان تحقيق الديمقراطية يتطلب مستلزمات واهم هذه المستلزمات هي البنى السياسية القادرة على تحمل الديمقراطية واهمها الاحزاب السياسية التي هي اساس العمل السياسي، الديمقراطية يتطلب احزاب سياسية قادرة على تأطير العمل السياسي الجماهيري باتجاه تحقيق اهدافها، وهذا الامر غير موجود لحد الان في العر فالاحزاب السياسية لاتعدو تكون واجهات لشخصيات سياسية عشائرية طائفية وهي لهذا غير قادرة على تجاوز هذه الإطارات المجتمعة باتجاه الافق السياسي الرحب .

هذا من جانب، ومن جانب اخر كان لإطلاق حرية تشكيل الاحزاب والتنظيمات السياسية بعد ( ) سلبيا في تشرذم الحياة السياسة) كسر العراق الرقم القياسي العالمي في عدد الاحزاب قياسا بعدد السكان وفي بيئة سياسية محلية تكتظ بما تجاوز الحدود المتوقعة من الاحزاب والقوى السياسية الموجودة المتباينة من حيث النوع والهدف واصبح من الصعب الالمام بالخارطة السياسية الداخلية للعراق ليبدو الحال اقرب الى الفوضى منه الى حال النظام) . ما استثنينا عدد محدود من الأحزاب التأثر والفاعلية، فان معظم الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة العراقية هي احزاب ورقية تتسم بالضعف والهشاشة نظرا لضيق قواعدها الشعبية والجماهيرية بحكم حـ اثتها، كما . قياداتها غير معروفة بما فيه الكفاية لغالبية العراقيين، فضلا عن عدم تبلور اطارها الفكري وهياكلها التنظيمية وافتقارها الى برنامج سياسي واضح .

وعليه فان اهم أسباب تأخر المطلب الديمقراطي العراقي هو غياب تيار ديمقراطي حقيقي يؤصل لقيم الاختلاف والتنوع بغض النظر عن المكاسب السياسية المباشرة، بل يوجد ذ من التخريب للديمقراطية التي اصبحت مجرد لافتة سياسية فجة توظف في الصراع السياسي بين التيارات المعسكرات والتي يستغل كل منها مقولات الديمقراطية ويعمل على احتكارها لتكون لمعركته السياسية والحزبية .

واخيرا فان هذا الكم الهائل من الاحزاب والتنظيمات السياسية المفتقدة لبرامج سياسية واقتصادية واجتماعية واضحة يحول خدمة عملية بناء المجتمع وتحقيق دولة الاستقرار السياسي، ناهيك عن انه يؤثر سلبا في اختيارات الناخبين لممثليهم، ما تبلور الوعي السياسي لدى المواطن العراقي بمرور الزمن فان ذلك

---

[25] احمد عبد الله ناهي، المشهد الديمقراطي العراقي بعد التغيير: جدل التأصيل والممارسة، مجلة قضايا سياسية، ع(:): . :

[26] المصدر نفسه، ص .

[27] احمد عبد الله ناهي، مسارات التحول الديمقراطي في العراق. www.alsabaah.com

[28] نقلا عن: احمد غالب، تحديات التحول الديمقراطي في عراق اليوم، المجلة العراقية للعلوم السياسية ، ع(() .

[29] حسنين ابراهيم توفيق، معوقات التحول الديمقراطي في عراق ما بعد صدام، مركز الخليج للابحاث، الامارات العربية المتحدة، .

[30] عزيز جبر شيال، معنى الديمقراطية ومعوقات قيامها: العراق نموذجا، المجلة السياسية والدولية، ع(() بغداد .

سيخلـ حاله من القطيعة بين حركة الجماهير وحركة النخب ويصبح المطلب الديمقراطي مجرد خطاب بعيد كل البعد عن مفهوم الديمقراطية الحقيقية.

.. المعوقات الاقتصادية:

الديمقراطية كنظام متكامل تتطلب بيئة اقتصادية تكفل ممارسة الديمقراطية بشكل مناسب وفعال بمعنى اخر انها تتطلب مستوى من الرفاه الاقتصادي للدولة والمواطن على حد سواء فبالنسبة للدولة فانها تتطلب توفير الامكانات المادية اللازمة للعمليات الانتخابية من المراكز الانتخابية والوثائق والسجلا للناخبين بما يتطلبه ذلك من احصاءات سكانية عالية وتحديد اعداد السكان في كل انتخابية بشكل يتناسب مع الدوائر الاخرى وهذا الامر كله يفرض على ميزانية الدولة عبئا اقتصاديا كبيرا قد تنوء به خصوصا في دولة منهكة اقتصاديا مثل العراق بما يجعلها تما استحقاقات انتخابية مبتسرة لايتوفر فيها العدد الحقيقي للناخبين والمقترعين ويلقي ضلالا من ذلك حولها .

اما بالنسبة للمواطن فهي تتطلب قدرة اقتصادية تتيح له الوصول الى المعلومات الحقيقية حول المرشحين والاحزاب ومراجعة برامجها الانتخابية ومقارنتها لاختيار الاصلح وهو في هذا كله بحاجة الى فسحة من الوقت وقدرة من المال لايمتلكها اغلب مواطنيها الذين يناضلون لتوفير لقمة العيش لعوائلهم والذين يرون الاهتمام بهذه المسائل ترفا ليسوا في الدخول فيه .

من جانب اخر فان الدخول في التنافس الانتخابي يتطلب امكانات اقتصادية كبيرة من الدعاية الانتخابية وتجنيد الكوادر اللازمة لادارة الحملة الانتخابية وتوزيع النشرات والملصقات وهو امر يتطلب موارد مادية هي بالتأكيد خارج متناول المواطن العادي بل ربما خارج متناول بعض الاحزاب الصغيرة مما يجعل التنافس الانتخابي حكرا على الأحـ الكبيرة .

.. المعوقات الاجتماعية :

يتميز العراق بانه بلد متعدد القوميات يشكل العرب القومية الرئيسية فيه ويمثلون اكثر من ثلاثة ارباع السكان، والاكراد القومية الثانية كما توجد قوميات اخرى صغيرة كالتركمان والكلدو اشوريين، والشبك...الخ ورغم انه لاتو من حيث المبدأ علاقة بين الاقليات ونجاح النظام الديمقراطي في بلد معين فالديمقراطية يمكن تنجح في بلد شديد التجانس كالمانيا بلد ضعيف التجانس كالهند الا الاقليات تؤثر على الديمقراطية في حالة تسيس الاقلية وهذا التأثير يعتمد على امرين .

.. رغبة الاقلية والاغلبية في التعايش المشترك في دولة واحد لان انعدام هذه الرغبة يؤدي الى استحاله تطبيق الديمقراطية.

.. قيام الاحزاب على اسس تقسيمية للمجتمع بحيث يشمل بعضها اغلبية والبعض الاخر الأقلية مما يؤدي الى تحول الولاء من الوطن الى القومية المعينة وبالتالي لحزب السياسي المعين وفي الحقيقة فان جميع الاحزاب السياسية العراقية الحالية لم تستطع تتجاوز مسالة الولاء القومي فقد كانت هناك احزاب عربية (من حيث العضوية على الاقل) واحزاب كردية وتركمانية وكلدواشورية (من حيث العضوية والاهداف ومناطق الانتشار) بل) هناك حزاب يفترض بها) تكون ضد القومية من حيث طبيعة ايدولوجيتها لكنها لم تستطع مع ذلك) تتجاوز الولاء القومي فقد بقي هناك حزب شيوعي عراقي

---

[31] احمد عبد الله ناهي، المشهد الديمقراطي العراقي بعد التغيير : جدل التأصيل والممارسة، مصدر سبق ذكره،ص ص : – : .

[32] المصدر نفسه، ص .

[33] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[34] احمد عبد الله ناهي، التعددية الحزبية في الوطن العربي : الواقع والمستقبل، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) مقدمة الى كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد، / .

(عربي الاعضاء والقيادة) وحزب اسلامي كردستاني (كردي الاعضاء والقيا () وحز اسلامي (عربي) وحزب اسلامي كردستاني.

. المعوقات الثقافية :

الديمقراطية ليست مجرد مجموعة تراكيب سياسية من مؤسسات رسمية واحزاب سياسية ومنظمات مجتمع مدني على اهميتها انما هي اساس نمط الحياة ومنهج تعامل بين الافراد والمجتمع بعبارة اخرى مجموعة من القيم العامة التي لا يقوم النظام الديمقراطي بدونها مثل الاستقلالية والتسامح وقبول الرأي الاخر وهذه القيم هي ما يطلق عليها بالثقافة المساهمة وهي مرحلة اكثر تطورا من ثقافة الخضوع التي تسود في المجتمع العراقي والعربي بوصفه مجتمعا في طور الانتقال من مجتمع ريفي الى مجتمع مدني، فمجتمعنا العراقي كمجتمع يتصف بصفات معينة منها هيمنة السلطة الابوية في العائلة ومن ثم المجتمع والدور المركزي للدين في الحياة الاجتماعية والمهم في الامر هو انعكاسات سياسية لطبيعة الثقافة السياسية وهي:

- الشعور بالعجز السياسي: فالمواطن العراقي ونتيجة لعقود القهر والظلم الذي وقع عليه من قبل الانظمة المتعاقبة التي استخدمت هذه شتى انواع التعذيب والكبت فانه اصبح يشعر بالخوف من السلطة (ايا كاذ) والعجز عن تغيرها والاستعداد لتقبل كل ما تفعله) .
- السلبية اتجاه الاخر : فالمواطن العراقي يشعر انه يمتلك الحقيقة المطلقة ولا سبيل للنقاش حولها وينعكس الامر على الاحزاب العراقية التي لا يمتلكها قبول طروحات الاحزاب الاخرى وهذا الامر يناقض الديمقراطية التي هي اساسا القبول بالرأي الاخر.
- الاغتراب السياسي : ويقصد به شعور الإنسان بعدم الرضا) عدم الارتياح للقيادة السياسية في تجنبها) عدم الاهتمام بالتوجيهات السياسية) النظام السياسي برمته). وعندما يشيع هذا الامر لدى المواطنين فان الاستجابة له تتمثل في الابتعاد عن الاهتمام بالسياسة . الانتخابات وغيرها وهذا الشعور ينتج عن تراكم المشكلات الخدمية والامنية وعدم قدرة الانظمة المتعاقبة على حلها فالمواطن العراقي الذي لمس عج مجلس الحكم ومن ثم حكومة الدكتور اياد علاوي وحكومة الجعفري عن حل المشاكل الامنية والخدمية اصبح اليوم يشعر . ايا منهما لن تستطيع تحسين الاوضاع .

وختاما يمكن القول الديمقراطية ليست مجرد افكار وأقوال وشعارات نتغنى بها وانما هي طريقة حياة وتفكير وعمل سلوك وممارسة للحرية والتعددية وحقوق الإنسان : قناعات الفرد الفكرية، وباختصار فالديمقراطية تبدأ حين نتعلم نقول (انت وانا) وليس(انا وانت) ذلك ان الديمقراطية ليست وهما وانما خيارا ضروري صعب وفي : الوقت ليست حلا سحريا ينزل علينا من السماء بل هي صيرو ثقافية من الممكن) نعيها، : نتعلمها ومن ثم نمارسها : توفرت الظروف والشروط والاليات المناسبة لتطبيقها.

وعليه فان التحول الديمقراطي يتطلب توافر المستلزمات الاتية:-

١. بناء ثقافة سياسية مساهمة تقوم على تقبل الاخر والحوار معه وقبول مبدأ الاختلاف لان ايمان لم : بالعملية السياسية وتأثيرها على مستقبله وعي سياسي لديه بان السياسة منافسة سلمية بين برامج

---

[35] **خضير عباس عطوان، مصدر سبق ذكره.**

[36] **مؤيد جبير الفلوجي، مصدر سبق ذكره،ص .**

[37] **صادق الاسود، مصدر سبق ذكره، ص .**

[38] **احمد عبد الله ناهي، المشهد الديمقراطي العراقي بعد التغيير: جدل التأصيل والممارسة، مصدر سبق ذكره، ص : .**

سياسية معينة لإعلاقة لها بطائفة معينة انتماء اجتماعي معين وهو السبيل لجعل العمل السياسي مجدي .

٢. تحديد ماهيه الهوية الوطنية على اسا دمج جميع مكونات المجتمع وعدم تغيير مكون منها وتطوير مؤسسات المجتمع المدني على اساس كونها مؤسسات لافئوية ترتبط بمعايير المواطنة والمصلحة الوطنية تقوم هذه المؤسسات بدور مؤثر في عملية التحول الديمقراطي سواء من خلال الاعداد والتمهيد لهذا التحول وتوفير البيئة الاجتماعية، لثقافية المنافسة والممانعة لانتكاسته الإسهام في هذا التحول .

٣. اعتماد منهج الاعتدال والوسطية ما بين القوى السياسية والاجتماعية والدينية من تبني المواقف والاتجاهات .

٤. احترام التعدد الاجتماعي والنظر الى التنوع المذهبي والديني والقومي على انه ظاهرة صحية ضمن اطار (شرعية الاختلاف)) الغاء (تهميش لاي فئة من الفئات الاجتماعية ايا كان وزنها السكاني وتمثيلها السياسي .

٥. العمل على توعية ابناء المجتمع جميعا بأهمية الديمقراطية التي لا تعنى ممارسة الحريات بشكل فوضوي) حدود بل على الجميع حدود ممارساته لحقوقهم وحرياتهم انطلاقا من المبدأ القائل (حريتك تنتهي عندما تبدأ حريات الاخرين) وبالتالي فان ممارسة الحريات والحقوق تقابلها التزامات وواجبات حتى يتمتع كل مواطن بمواطنته الحقيقية وبشكل عاد ومنصف وعلى ذلك يجب الاحتكام الى منطق القانون الذي ينظم تلك الحق) والحريات ليس فقط بين ابناء المجتمع بل بينهم وبين من يتولى شؤونهم في السلطة بناء على تخويل الشعب له عن طريق صناديق الاقتراع) .

ومن) هذه المستلزمات فان الارتداد عن التحول الديمقراطي يبقى احتمالا مفتوحا) ما توفرت الظروف الموضوعية الملائمة له.

المبحث الثاني واقع تداول السلطة في العراق .

اولا: ما هية تداول السلطة وشروطه

تعد السلطة السياسية ركنا اساسيا من اركان الدولة، وهي ملك الدولة فالحاكمون يمارسون السلطة باسم الشعب ولا يملكونها، وهم يمارسونها في الدولة الديمقراطية على) قواعد ستور ديمقراطي يحدد أهدافها ووسائلها ويضع الضوابط لكيفية تداولها، ولما كانت الدولة تضم في كيانها قوى متعددة، لذلك فان من اولى واجبات الدولة ومهامها هو العمل على ايجاد نوع من التوازن في العملية السياسية المعبرة عن حالة من الصراع بين القوى الاجتماعية والسياسية من) تحقيق مصالحها في إطار العملية السياسية، وهذا يعني هدف الدولة الديمقراطية هو منع حتكار السلطة من قبل قوى اجتماعية سياسية محددة، فعندما يجد من هم خارج السلطة لهم الحق في توليها) القواعد القانونية المتفق عليها مسبقا مقابل التزام الذين في لسلطة بهذه القواعد، وعدم أحقيتهم باحتكار السلطة وبالتالي تداولها سلميا بين جميع الاطراف، يسقط بذلك مبرر الصراع

---

[39] **خضير عباس عطوان، مصدر سبق ذكره.**

[40] **احمد عبد الله ناهي، المشهد الديمقراطي العراقي بعد التغيير: جدل التأصيل والممارسة، مصدر سبق ذكره، ص : .**

[41] **احمد غالب، مصدر سبق ذكره) .**

[42] **طه العنبكي، معوقات التحول الديمقراطي في العراق، مجلة مركز الدراسات الدولية، ع ( ) نيسان بغداد،)) .**

غير القانوني من) احداث التغيير المطلوب للنظام السياسي في الوصول الى السلطة السياسية وممارستها .

ويعد تداول السلطة بين القوى السياسية الفاعلة في الحياة السياسية احد ابرز آليات الممارسة الديمقراطية وقد كثر ستعمال هذا المفهوم في السنوات الأخيرة عند جميع أطياف المعارضة السياسية.

التداول لغة يرجع الى المداولة تداول على الامر، ودواليك تداول بعد تداول وتداولته الايادي اخذته هذه مرة وهذه مرة .

ومصطلح تداول السلطة هو ترجمة للمصطلح الانكليزي (Tr nsfer of Po er) وهو ما يسمى بـ(التناوب) وهو كناية عن فتح مجال لسلطة امام الحق في الادارة والتدبير من لدن القوى التي رشحها الفرز الانتخابي لإدارة النظام الحكومي، ذلك الديمقراطية ليست نصا دستوريا فحسب وليست حقا في التعبير وحقا في التنظيم وحقا في التمثيل والمشاركة فحسب، بل هي ايضا —اساسا– الحق في السلطة، وهو حق يقرره الشعب (المواطنون) بالاراده الحرة المعبرة عنها بالانتخابات) .

اما التداول اصطلاحا فيقصد به العملية التي تجري على) قواعد تضمن حق الاغلبية في تسلم المسؤولية من خلال تنظيم انتخابات حر ونزيهة، ومن ثم فان هذه العملية تتطلب) ما تتطلبه بناء مؤسسات سياسية تمتاز بالقوة والثبات،) تدار هذه المؤسسات من قبل أشخاص يمتازون بالكفاءة والخبرة وصلوا الى مراكزهم عبر التنافس الانتخابي، وبعيدا عن الصراع غير القانوني على السلطة .

ويعرف (شار. باش) التداول على السلطة بكونه: (مبدأ ديمقراطي لا يمكن –وفقه– لاي حزب سياسي – يبقى في السلطة الى ما لا نهاية له، ويجب – يعوض بتيار سياسي اخر)) اما (جان لوي كرمون) فيعتبر (انه وضمن احترام النظام السياسي القائم يدخل التداول تغييرا في الادوار بين قوى سياسية في المعارضة ادخلها الاقتراع العام الى السلطة وقوى سياسية اخرى تخلت بشكل ظرفي عن السلطة لكي تدخل الى المعارضة) .

ولعل المتأمل في هذين التعريفين يتجلى له بوضوح التركيز على لجانب الوظيفي للتداول من حيث كونه الية لإدارة الدخول والخروج الى السلطة والى المعارضة بين تيارات سياسية مختلفة ولكن في الحقيقة الامر إشكالية التداول على السلطة هي أعمق من ذلك بكثير فهي تكشف عن طبيعة الحالة الاجتماعية برمتها في صراعات إطرافها وتحالفاتهم وفي درجة الوعي السياسي العام لذلك كان التحقق الفعلي لمبدأ التداول مرهونا بشروط مسبقة هي شرط امكانه. وهذه الشروط هي :–

١. التعددية الحزبية: يقتضي التداول على السلطة تعددية سياسية مؤسسة على قيم الحوار،والتنافس، والاعتراف المتبادل. فالتداول من حيث كونه انتقالا للسلطة من : (الى اخر، لا يتحقق ويعطي مفعولا : (قدر من التنافس الذي يجعل التناوب بين الاغلبية والمعارضة ممكنا على صعيد الممارسة .

---

[43] مها عبد اللطيف حسن الحديثي، مشكلة التعاقب على السلطة واثرها على الاستقرار السياسي في العالم الثالث، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) مقدمة الى كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد : (.

[44] مجد الدين بن يعقوب الفيروز ابادي، القاموس المحيط، دار الفكر العربي، ج . بيروت، : (: (.

[45] عبد الاله بلقزيز، نحن والنظام الديمقراطي، مجلة المستقبل العربي، ع(: ()، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، .

[46] قاسم علوان سعيد الزبيدي، التحول الديمقراطي في الوطن العربي: بحث في امكانية تداول السلطة سلميا، اطروحة دكتوراه (غير منشور) مقدمة الى كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين، : (/ .

[47] نقلا عن : عماد بن محمد، التداول على السلطة: www.kalimatunisie.com

[48] حسين علوان البيج، التحول الديمقراطي واشكالية التعاقب على السلطة في الوطن العربي، مجلة دراسات استراتيجية، ع (() ( ) .

) التعدد في الاحزاب والفئات السياسية هو في حقيقة الامر من اهم شروط التداول على السلطة) تنعدم في نظام الحز الواحد حرية الاختيار بين تيارات سياسية مختلفة وينحصر الانتخاب في حزب السلطة الذي يهيمن عادة على كل الوظائف السياسية في الدولة وبذلك يفقد الانتخاب كل مضامينه الاساسية ليتحول الى اشكال اقرب الى الاستفتاء) التزكية) غيرها من مصطلحات المعبرة عن ابداء الرا واحد) .

٢. الانتخابات: يشترط التداول الديمقراطي على السلطة ايضا الاجراء الدوري لانتخابات حرة ونزيهة، كان لفظ التداول يطلق على عملية الدخول والخروج من السلطة فان الانتخابات هي الاداة التي تتم بها هذه العملية. الدخول في تفاصيل عملية الاقترا فيكفي القول بضرورة . يجري الاقتراع بشكل حر وعام ومباشر وسري، ويبقى اختيار احد طريقتي الاقتراع المطبقتان حتى الان في الديمقراطيات الحديثة، الاقتراع بأغلبية الاصوات والاقتراع بمبدأ النسبية امرا موكول الى كل بلد حسب ما يرتضيه .

كما يجب التاكيد على ضرو دورية الانتخابات فهي الضامن لعدم بقاء احد الاطراف السياسية في السلطة الى ما لانهاية له، وهي الكاشف للتغيرات الحاصلة في اتجاهات الناخبين للتصويت لهذا الطرف .

اخيرا الانتخابات هي الضامن الاساس لعودة تيار سياسي الى السلطة بعد الخروج منها وهي تمثل احدى اهم المحطات التي يمارس فيها الشعب سيادته ودوره كفيصل وحكم بين التيارات السياسية المتنافسة في البلاد.

٣. الاتفاق حول مؤسسات الدولة وحكم الأغلبية في حترام الأقلية: : يفترض التداول على السلطة اتفاقا اوليا على مؤسسات الدولة. . التداول هو ليس تغيير للدولة وانما هو تغيير في الدولة، وهو ليس تبديلا لنظام الدولة بقدر ما هو تغيير للنخبة الحاكمة فقط .

كذلك فان التداول هو تداول على تسلم اجهزة الدولة من تطبيق قناعات وخيارات الفئات والاحزاب السياسية الصاعدة الى السلطة ولك من خلال المؤسسات القائمة (مؤسسة الرئاسة،مؤسسة القضاء، ومؤسسة الجيش...لخ) وهذه المؤسسات التي لا يمكن تحـ يرها في الغالب الا بعد استشارة شعبية موسعة وتنقيحات دستورية عميقة بعد الحصول على اجماع داخل الطبقة السياسية. ومن الجدير بالذكر بأ دساتير بعض البلدان تحضر) تعديل على بعض موادها كالنظام الجمهوري في فرنسا) فيما يتعلق بالحقوق الاساسية للمواطن في كثير من الدساتير الاخرى) .

ومن نافلة القول بان صعود نخبة سياسية الى سدة الحكم لا يعفيها من الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة التي سبقتها خصوصا على مستوى الاتفاقات الدولية ولكن هذا لا يمنعها من اعادة النظر في تلك القرارات والاتفاقات المبرمة سلفا.

وهكذا تتر لنا بعض اهم حدود التداول والمجالات التي يختص بها ويبقى حكم الاغلبية ضمن احترام الاقلية وضمان حق العودة للفئات المغادرة للسلطة الى المعارضة اخر المبادئ التي يفترضها التداول

---

[49] عماد بن محمد، مصدر سبق ذكره.

[50] حقي الدين خربوش، تداول السلطة في الوطن العربي بين التشريعات والتطبيقات: www.muslm.net

[51] غسان سلامة، حالة التعددية السياسية في المشرق العربي، عمان، .

[52] عماد بن محمد، مصدر سبق ذكره.

فطغيان الفئة الحاكمة وهيمنتها على المجتمع هو الأساس للدكتاتورية والاستبداد والمعطل تعريفا لمبدأ التداول.

ثانيا : واقع تداول السلطة في العراق.

تنتقل السلطات اما بالوراثة كما في النظم الملكية بالثورات والانقلابات كما يحصل في العديد من : العالم الثالث، بالطرق السلمية كما في الديمقراطية العريقة التي ينظم فيها الدستور الأعراف امر الانتقال بشكل دقيق وواضح وضمن آليات سلسة وميسرة. وقد بحث امر انتقال السلطة بشكل معمق ومستفيض وكان من الطبيعي إيجاد نوع العلاقة بينه وبين النظام السياسي السائد، ولكن البحث امتد ليشمل سيكولوجية الافراد والجماعات وعلاقتها بانتقال السلطة، وضربت أمثال على بقاع يتم فيها الانتقال بصورة سلمية ومتكررة على انه دليل تطور في سلام بلا عنف على نقيض شعوب اخرى عانت من احداث موية رافقت انتقال السلطة .

نظرة سريعة على انتقال السلطة في تاريخ العراق تبين بوضوح طغيان مشهد الانقلابات العسكرية عليه كنا نتعامل مع تاريخ العراق منذ بداية القرن الماضي سنجد فترة الحكم الملكي التي دامت نحو اربعين عاما كانت الافضل في موضوع انتقال السلطة، فقد انتقلت بعد وفاة الملك (فيصل الاول) بالوراثة الى الملك (غازي) الذي قتل في الرابع من نيسان في العام ( ) في حادث سيارة قال عنه بعض المؤرخين انه كان غامضا وربما مدبرا لتنتقل الى ابنه الملك (فيصل الثاني) – وكان طفلا صغيرا يبلغ من العمر اربعة سنوات بوصاية خاله الامير (عبد الاله) لتقتل العائلة الهاشمية لمالكة صبيحة يوم (/تموز/) بانقلاب عسكري دبرته ونفذته مجموعة من الضباط الذين تعرضوا للابادة والتصفية بعد انقلاب (شباط/) والذي اوصل حزب البعث الى السلطة لاول مرة ولكنه لم يبقى بالحكم سوى اشهر معدودة بعد قاد (عبد السلام عارف) انقلاب تشرين من العام نفسه واطاح بالبعثيين وانتقل الحكم الى اخيه (عبد الرحمن عارف) في عام بعد مقتله في حادث تحطم المروحية التي كان يستقلها في محافظة البصرة (/نيسان/) ويعود حزب البعث الى الحكم مرة ثانية بانقلاب العام ( ) [1].

وفي العام حدث انتقال يبدو سلميا للسلطة بين (احمد حسن البكر) (صدام حسين) ولكن العديد من المراقبين رجحوا حدوث ما يشبه الانقلاب الدموي داخل صفوف حزب البعث ويؤيد تحليلهم هذا حملة الإعدامات التي قادها جناح (صدام) في الحزب ضد معارضيه لدى تسنمه الموقع الاول في الدولة وابعاده (البكر).). بق (الرئيس السابق) طيلة فترة حكمه التي امتدت لربع قرن بقبضة من حديد على جميع مفاصل الدولة وادخل واشاع مصطلح (القائد التاريخي لضرورة) موصدا بذلك الابواب امام) احتمال لتغيير سلمي للسلطة.

وبعد سقوط النظام السابق دخل العراق مرحلة انتقالية جديدة تتطلب تأسيس نسق واضح المعايير من الديمقراطية وذلك من خلال الاستناد الى مبدأ التعاقب على السلطة، توجد هناك حقيقة جوهرية تتمثل في التحول الديمقراطي الحاصل في جميع الدول لن يؤدي الى ممارسة ديمقراطية اسخة ومن ثم الوصول الى الاستقرار السياسي الا اذا ارتبط بوضع اسس وقواعد راسخة واليات ثابتة ومقبولة لتعاقب القوى السياسية العاملة في ساحة العمل السياسي على السلطة السياسية في تلك الدو وعليه يجب وضع أسس وقواعد واليات ثابتة ومقبولة في العراق لتعاقب القوى السياسية العاملة في ساحة العمل السياسي ومن). يأخذ التحول الديمقراطي شكله الحقيقي لابد تكون هناك ضمانات قانونية ودستورية له وهذا ما نص عليه

---

[53] **صالح الطائي ، افاق التداول السلمي للسلطة: www.iraq.net**

[54] **بلا مؤلف : مجتمع مدني ، التداول السلمي للسلطة: www.alsbaah.com**

[55] **سعدعلي حسين، منهجية التعاقب على السلطة في العراق:www.saadali 76@yahoo.com**

الدستور العراقي الدائم لعا (□□) والذي اكد على الاعتراف بحرية العمل السياسي، وحرية تكوين الأحزاب والقوى السياسية، والتكوينات الاجتماعية المختلفة، ومؤسسات ومنظمات المجتمع المدني، والتاكيد على مبدأ التداول السلمي للسلطة. كما نصت المادة العشرون من الدستور على حق المواطنين رجالا ونساءا المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخابات والترشيح كما نصت المادة السادسة من الدستور على . يتم تدا . السلطة عبر الوسائل الديمقراطية المنصوص عليها من الدستور [56].

المثال الواضح للانتقال السلمي للسلطة في تاريخ العهد الجمهوري العراقي حدث ربيع العام عندما تسلم رئيس الوزراء الدكتور (ابراهيم الجعفري) السلطة بشكل سلمي من سلطة الدكتور (اياد علاوي) وجا هذا التغيير في تناول السلطة نتيجة لتغيير اكبر بعد انهيار النظام السابق في نيسان وضمن الدستور العراقي الدائم الذي صوت عليه العراقيون تداولا سلميا للسلطة وعبر الوسائل الديمقراطية واضـ ا نهاية موثوقة لتاريخ طويل لسلسلة من الانقلابات التي عانت أثارها أجيال من العراقيين.

المبحث الثالث: العلاقة بين الديمقراطية وتداول السلطة في العراق

من المتعارف عليه الديمقراطية وتداول السلطة يشتركان في علاقة وثيقة وهي كعلاقة الجزء بالكل يشكل تداول السلطة احد أركان التحول الديمقراطي، وفي الوقت نفسه اساس منه فلا يمكن الحديث عن ديمقراطية حقيقية تداول سلمي للسلطة بين القوى السياسية المختلفة والذي يعد الهدف الذي تسعى الى تحقيقه قوى التحول الديمقراطي.

اللحظة الحاسمة في انتقال من حكم استبدادي الى حكم ديمقراطي ليست بالضرورة في انسحاب الجيش الى الثكنات او فتح البرلمان المنتخب بل هي في عدم قدرة احد على التدخل لقلب نتائج العملية الديمقراطية الرسمية، اذ ان التحول الديمقراطي هو عملية تعريض كل المصالح للمنافسة ومأسسة الشك فلا يتم حماية احد بسبب منصبه .

فالتحول الديمقراطي يؤدي الى القضاء على الانغلاق السياسي وانهاء السلطة السياسية التي تتمتع بالهيمنة وفتح قنوات المشاركة السياسية الفعالة واعطاء دور اكبر للمؤسسات السياسة الحزبية والتشريعية، وبالمقابل فان التداول يعني فتح المجال امام القوى السياسية التي رشحها الفرز الانتخابي لإدارة السلطة وتدبير شؤون الدولة من خلال فتح مجالات المشاركة السياسية لجميع القوى السياسية والإقرار بإمكانية أي من هذه القوى للوصول الى مواقع السلطة بسبب حصولها على ما يؤهلها من أصوات الناخبين. فلا معنى للتحول الديمقراطي من دون توفير آليات يسير عليها المجتمع، بحيث يحظى الاتجاه الذي يحوز على الأغلبية في الانتخابات بالسلطة، لتنفيذ برنامج اكتسب التأييد والموافقة العامة، فعدم تداول السلطة واستمرار طرف واحد فيها هو مفسدة تقترب من الوهم ومفضية الى الشلل، اذ ان من اهم ما تمتاز به الديمقراطية هو توفير آليات التداول السلمي للسلطة بعيد عن الانقلابات والتصفيات [57].

ان استمرار واستقرار تداول السلطة بصورة سليمة ودورية هو دليل على نجاح عملية التحول الديمقراطي ورسوخ المبادئ الديمقراطية بوصفها مؤسسات وممارسات في الواقع السياسي بشكل يؤدي الى استمرار البناء والتطور، فوجود آليات للتداول الطبيعي للسلطة بوجود نخب سياسية تتمتع بدرجة عالية من الأخلاق المدنية والكفاءة المهنية وتؤمن بوجود المعارضة

---

[56] **دستور جمهوري العراق الدائم لعام ، المواد //.**

[57] **رون سلاجستاد، الدستورية والديمقراطية : دراسة في العقلانية والتغيير الاجتماعي، ترجمة: (سمير عزت)، لامط، بيروت، : : .**

[58] **اسماعيل صبري عبد الله، مصدر سبق ذكره، .**

وحقها في الوصول الى السلطة وتداولها بالطرق السليمة، وهو ما تسعى الى تحقيقه المجتمعات غير الديمقراطية، كما ان وجود ثقافة التداول على السلطة هو تعبير عن درجة عالية من النضج السياسي الذي تتمتع به القوى السياسية الموجودة في المجتمع فالرغبة بالمشاركة والاقتناع بجدواها والقبول بالنتائج العملية الانتخابية ايا كانت هذه النتائج أي القبول بالتحول من السلطة الى المعارضة وبالعكس من خلال تبادل الادوار هي دليل على نجاح التحول الديمقراطي والديمقراطية واستقرارها كثقافة عامة في المجتمع .

ومن اجل تعزيز تداول السلطة في العراق لابد من توافر مجموعة من الركائز الاساسية وهي:

.. تحقيق الوحدة الوطنية :

ان تجرد سلطة الدولة المتمثلة بمؤسسات النظام السياسي من الانحياز لاية هوية فرعية على حساب بقية الهويات الاخرى داخل حدود الدولة الواحدة يعد ركيزة أساسية في تحقيق الوحدة الوطنية .

ان تميز العراق بالتعددية الاجتماعية ذات الطبيعة العرقية والدينية والثقافية هو احدى الخصائص التي تدفع الى تفاقم مشكلة التعاقب على السلطة وتأثيرها على الاستقرار السياسي والتي فشلت الأنظمة السياسية السابقة في حلها .

فعندما يجد الفرد انه يتمتع بحق المشاركة السياسية سيقلل من حدة التوتر إزاء هوية الأغلبية في المجتمع وبالتالي يزداد ولائه للدولة وارتباطه بها، كما ان التزام الأغلبية التي في السلطة بحقوق المواطنة لجميع أفراد المجتمع يفتح المجال امام الهويات الفرعية لتولي المناصب المهمة في الدولة، الامر الذي يقلل من حدة التوترات عندما تجد الأقلية انه ليس من حقها ان تحكم الاكثرية وبذلك تصبح مقاومة السلطة السياسية غير ممكنة في إطار التمتع بحقوق المواطنة القائمة على المساواة . اما في حالة احتكار السلطة من قبل هوية ومنع باقي الهويات من المشاركة السياسية فان هذا الاحتكار يؤدي الى ان يصبح الولاء للوحدات الصغرى هو السائد على حساب الولاء للدولة والنظام السياسي القائم وهذا دليل على فشل النظام السياسي في اداء وظائفه.

ان الانسجام داخل الجسد السياسي والاجتماعي للدولة، وتخطي الولاءات الضيقة وغرس الشعور بالولاء والانتماء لها وتجرد سلطتها من الانحياز لاية هوية فرعية على حساب بقية الهويات الاخرى داخل حدود الدولة الواحدة هو الذي يحقق الوحدة الوطنية.

.. بناء دولة المؤسسات :

اذا كان هناك ما يطلق عليه سمة العصر التي تنشد الشعوب تحقيقها في القرن الحادي والعشرين فان ذلك سيكون بالتأكيد دولة المؤسسات التي تعني دولة القانون.

اذ ان إقامة دولة القانون تتمخض عنها المؤسسات التي تحتاجها الدولة فلا تتم إدارة شؤون الناس عن طريق مركزي قد يتطور الى دكتاتورية فردية بل عن طريق هيئات متخصصة تتمتع بصلاحيات ومؤسسات تستطيع من خلالها توجيه العمل ذاتيا دون ان يكون للمركز تدخل في ذلك والدولة القانونية هي الدولة التي تتوفر فيها العناصر التالية :

- **وجود دستورمبدأ الفصل بين السلطات.**

---

[59] **قاسم علوان سعيد الزبيدي، مصدر سبق ذكره،ص ص – .**

[60] **اكرام بدر الدين، الاستقرار السياسي في مصر (/) مجلة السياسه الدولية، ع( )، تموز، القاهرة، .**

[61] **مها عبد اللطيف حسن الحديثي، مصدر سبق ذكره، ص .**

[62] **انطوان نصري مسرة ، المساواة والمشاركة في انظمة الحكم العربية: الحالة اللبنانية، مجلة المستقبل العربي، ع( ) ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، .**

[63] **ينظر : حسنين توفيق ابراهيم، مصدر سبق ذكره، ص : .**

- **مبدأ سيادة القانون .**
- **رقابة القضاء.**
- **استقلال القضاء.**

ان ضعف مؤسسات الدولة هو احد العوامل التي تلعب دورا في اقتران عملية التعاقب على السلطة بالعنف السياسي وعدم استقرار القواعد القانونية المنظمة لهذه العملية التي تتسم بانعدام او ضعف التنافس السلمي على السلطة في إطار مؤسسات الدولة .

وعليه فان استمرار وجود الدولة يعتمد على ديمومة مؤسساتها، وذلك لا يتم الا من خلال استقلالها في ادائها لعملها، وحيادها إزاء الصراعات السياسية والاجتماعية وان تعبر هذه المؤسسات عن متطلبات الواقع الاجتماعي وبذلك يصبح تداول السلطة وانتقالها سلميا بناءا على قواعد دستورية تنظم ذلك الانتقال هو الأساس في تولي الحكم وانتقال السلطة بعيدا عن احتكارها من قبل فئة اجتماعية على حساب باقي الفئات في المجتمع .

.. المعايير الموضوعية في اختيار المسؤولين في الدولة:

ان اعتماد معيارالكفاءة والخبرة لتولي المناصب المهمة في الدولة هو احد الحلول الديمقراطية لمشكلة التعاقب على السلطة فمن اجل ان تحقق الدولة أهدافها، يجب ان يكون لديها نسبة يعتد بها من المواطنين المدربين وذوي الكفاءة والمتعلمين في مؤسساتها (لترسيخ قيمها الخاصة والمتمثلة بالعدالة والاختيار على أساس الكفاءة والتجريب والفاعلية) . وتأتي أهمية استخدام المعايير الموضوعية في اختيار المسؤولين في الدولة كونها احد الأسس المهمة في إلغاء التمايز بين أفراد المجتمع وترسيخ صيغة المساواة والعدالة بينهم، اذ يجب ان يكون التعيين في الوظائف المهمة على أساس مستويات الكفاءة وليس بالاستناد الى الاعتبارات التقليدية، فاعتماد معيار الكفاءة لاختيار المسؤولين في الدولة هو احد اسس النظام الديمقراطي وذلك لان السلوك التنافسي بين أفراد المجتمع على أساس الكفاءة والخبرة بغض النظر عن الانتماءات الفرعية يسمح للمواطن بالمشاركة في السلطة السياسية ويدعم بذلك موقف الدولة ازاء اعضاء المجتمع وبالتالي يصبح الولاء للدولة ولنظامها السياسي هو واقع حال وهذا يعني ان اعتماد معايير الكفاءة لاختيار المسؤولين في الدولة هو احد ضمانات تحقيق الوحدة الوطنية، وإسقاط عنصر مهم من عناصر الصراع غير القانوني على السلطة بين القوى الاجتماعية التعددية هذا من جانب،ومن جانب اخر فان اعتماد المعايير الموضوعية في اختيار المسؤولين سيؤدي دورا في زيادة فاعلية مؤسسات الدولة عندما تدار هذه المؤسسات من قبل عناصر كفوءة تصل الى مراكزها عبر التنافس الموضوعي . وبالتالي تصبح عملية تداول السلطة عملية سلمية ودستورية تتفق جميع قوى المجتمع على قواعد تداولها مع عدم القدرة على انتهاك هذه القواعد.

الخاتمة :

---

[64] **مها عبد الطيف حسن الحديثي ، مصدر سبق ذكره، ص .**

[65] **قاسم علوان سعيد الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ص .**

[66] **مها عبد اللطيف حسن الحديثي، مصدر سبق ذكره، ص .**

[67] **المصدر نفسه، ص .**

تعد قضية الديمقراطية وتطورها على مستوى النظم السياسية في العالم من ابرز القضايا الحيوية التي تطرح نفسها ولاسيما على مستوى الدوائر البحثية والسياسية فالتحول نحو الديمقراطية في الحكم شكل أحدى الموجات الكبرى التي شهدها العالم المعاصر في التسعينات من القرن الماضي اذ تحولت العديد من الدول الى الديمقراطية والتعددية وفيما يخص العراق فقد جاء التحول الديمقراطي نتيجة مباشرة لاحتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وإسقاطها لنظامه الشمولي من دون توفير البديل المتكامل ومن دون نضج الظروف الموضوعية لمثل هذا التحول ذلك ان سنوات من القمع والتسلط لا يمكن ان ينتج عنها الا نظام ديمقراطي.

فالديمقراطية مشروع تاريخي يبنى في ظروف زمانية ومكانية وضمن اوضاع اجتماعية وثقافية معينة بحيث لا يمكن نقله من تجربة لأخرى وبشكل مباشر لانها ضرورة حية ومرتبطة بحركة قوى لها أوضاعها التاريخية وثقافتها السياسية.

فضلاً عن ذلك فالنموذج الديمقراطي لكي ينجح في العراق لابد له من توفر مجموعة من الضمانات أولها: ضمانات ثقافية تتعلق ببناء ثقافة سياسية مساهمة قابلة للحوار مع الاخر وضمانات قانونية وسياسية تتمثل بسيادة القانون ومبدأ الفصل بين السلطات، فضلاً عن ضمانات اجتماعية تتمثل بالحد من القيم الطائفية والعشائرية وإحلال مبدأ المواطنة وحماية الأقليات وبدون هذه الضمانات فان الديمقراطية ستكون نبته زرعت خارج ارضها.

ومن هنا نستشف عن طريق قراءة لواقع المجتمع العراقي اليوم ترينا بان الدولة لا تتمتع بنظام قانوني مؤطر ومتكامل المعالم وتفتقر الى نظام قانوني مستقر رغم صدور الدستور الدائم لعام الذي تضمن كثير من نقاط الاختلاف والاعتراض مما يستلزم مراجعتها وهي تشمل كثير من القواعد الدستورية الجوهرية هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى نرى كيف ان المجتمع العراقي يعاني من ضغط تناقضات في التفكير والايدولوجيات المعتدلة والمتطرفة والبرامج السياسية والثقافية والاقتصادية وغيرها وفي جميع الأحوال فان قوة الدولة يجب ان تستمد مصادرها من الرغبة في التغيير نحو الأفضل لمبدأ تداول السلطة لا تنحصر في فتح سبل العمل السياسي المشروع امام التنظيمات السياسية فحسب، وانما ضمان تنظيم عملية انتقال السلطة السياسية بين القوى السياسية وليست للتعددية الحزبية والعمل السياسي العلني المرخص للاحزاب اية قيمة من دون قدرة هذه الاحزاب على الوصول الى السلطة فلا يمكن لحرية العمل السياسي لهذه الاحزاب ان تتمحور في اطار بنية سياسية الا بإيجاد القواعد الدستورية التي تتولى تنظيم انتقال السلطة السياسية، وما تداول السلطة غير آلية قانونية وسياسية مكملة لمبدأ حرية العمل السياسي، ففي الوقت الذي تقرر فيه هذه القواعد الإجراءات القانونية والسياسية لعملية تعاقب القوى السياسية على السلطة تعمل على تحويل السلطة السياسية الى سلطة قانونية فهذه القواعد ما هي الا التقنية التي تجعل السلطة مفتوحا إمام جميع القوى السياسية وبالتالي قدرتها على الوصول الى مواقع الحكم فعن طريقها تصبح مؤسسات السلطة السياسية مراكز قانونية يمكن أشغالها من قبل القوى السياسية وتولي عملية الحكم ولا يتجسد الطابع الديمقراطي لمبدأ تداول السلطة بفتح مجالات المشاركة السياسية لجميع القوى السياسية فحسب وإنما بإقرار إمكانية تلك القوى التي تستطيع الوصول الى مواقع السلطة وخاصة قوى المعارضة وذلك عبر الانتخابات والحصول على أصوات الناخبين.